دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	ظاهرة التخلص من إلتقاء الساكنين في العربية الفصحى
المصدر:	أبحاث اليرموك - سلسلة الاداب واللغويات -الاردن
المؤلف الرئيسي:	الخليل، عبدالقادر
المجلد/العدد:	مج 15, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1997
الصفحات:	173 - 210
رقم MD:	26930
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الإدغام، اللغة العربية، الحروف العربية، الفصحى، الصرف (لغة)، الإعلال، الإبدال، المد، تجويد القرآن، الأصوات اللغوية، حروف العلة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/26930

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة الآداب واللغويات" المجلد ١٥، العدد ١، ١٩٩٧، ص ص ١٧٣-٢١٠

ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى

تاريخ استلام البحث ١٩٩٥/١٢/٣ تاريخ قبوله ١٩٩٦/٧/٣١

عبدالقادر الخليل
جامعة مؤتة، الكرك، الأردن

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، وبيان مواقف علماء العربية القدماء في تحديد مسائل هذه الظاهرة وتفسيرها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن بعض مسائل هذه الظاهرة التي عدّها علماء العربية القدماء منها لا يوجد فيها التقاء ساكنين، وربّما يعود هذا الاضطراب إلى عدم تمييز هؤلاء العلماء بين حروف العلة عندما تقوم مقام الأصوات الصامتة وعندما تكون حركات طويلة.

كمّا بيّنت الدراسة أنّ بعض هذه المسائل تعود إلى طبيعة النظام المقطعي الصوتي للبنية العربية.

وأظهرت الدراسة أنّ العربية قد سلكت عدة طرق في التخلص من التقاء الساكنين، وذلك إمّا بتحريك الساكن الأول بالكسر أو بتحريكه بحركة الحرف الذي قبله على الإتباع. وإمّا بالفتح طلباً للخفة، كما أظهرت الدراسة أنّ العربية تكره التقاء الساكنين حتى في الحالات التي أجازها علماء العربية القدماء فيها.

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة التخلّص من التقاء الساكنين في العربية وطرق التخلص منها في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة. إذ إن هذه الظاهرة تعد من أهم الدعامات الأساسية التي يقوم عليها الصرف العربي إلى جانب الإعلال والإدغـام

جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك، ١٩٩٧

والإبدال. وقد لاقت العناصر الثلاثة الأخيرة اهتماماً كبيراً من علماء العربية القدماء والمحدثين وأفردوا لها مصنفات مستقلة إلى جانب دراستها وتناولها في كتب الصرف العربي القديم والحديث. أما ظاهرة التقاء الساكنين فبقيت مسائلها متناثرة في كتب النحو والصرف العربي قديمه وحديثه ولم تدرس دراسة علمية مستقلة، ووقع فيها اضطراب وخلط لذلك ارتأيت أن أقوم بجمع وتبويب مسائل هذه الظاهرة من مظان النحو والصرف، ودراستها دراسة علمية في ضوء علم اللغة المعاصر، منبها إلى الاضطراب الذي وقع فيه علماء العربية القدماء في تفسير بعض مسائل هذه الظاهرة ومحاولاً إيجاد تفسير صوتي لهذه المسائل.

مدخل إلى القضية:

ذهب علماء العربية القدماء إلى أنّه لا يجوز التقاء الساكنين في العربية في كلمة واحدة إلا في حالتين هما:

١- الوقوف على آخر الكلمة بالسكون.

٢- في وسط الكلمة على أن يكون الحرف الأول حرف مدّ[١] والثاني مدغماً كما في نحو: دابّة، وخويّصة، وتُمودّ الثوبُ، والضالين. وفي نحو: ميم، وقافْ وعينْ مما بني لعدم التركيب[٢]. وفي هاتين المسألتين نظر.

وعلّلوا ذلك بقولهم «التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غير ممكن وذلك من قِبَل أنّ الحرف الساكن كالوقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحالُ الابتداء بساكن ولذلك امتنع لقاؤهما»[٣].

فالنظام الصوتي في العربية لا يبدأ بساكن، ولذلك تخلّصت العربية من البدء بالساكن بجلب همزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن كما في ابْن، واسْم[٤].

وإذا كانت العربية لا تبدأ بساكن فكيف تسمح بالتقاء ساكنين؟

فالسكون في العربية يعني عدم الحركة[٥]. وهل يُنتقل من عدم الحركة إلى عدم الحركة؟، وهذا مُحالٌ، ولذلك استدرك بعض علماء العربية القدماء وقال: «وهناك من العرب من يكره اجتماع الساكنين على كلّ حال وإنْ كان على الشرط الذي يجوز فيه

الجمع بين ساكنين من نحو: دابّة، فتحرك الألف لالتقاء الساكنين، فتقلب همزة، لأنّ الألف حرف ضعيف واسع المخرج لا يحتمل الحركة[٧]، فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف وهو الهمزة، والهمزة حرف جلد، فمن ذلك ما يُحكَى عن أبي أيوب من أنّه قرأ «ولا الضألين» فهمزة الألف وفتحها، لأنّه كره اجتماع الساكنين الألف واللام الأولى. ومن ذلك ما حكاه أبو زيد عنه في قولهم: شأبة، دأبة، وأنشد:

يا عجباً لقد رأيت عجبـــــــاً حمار أرنب يسوق أرنبـــــــا

خاطمها زأمها أن تذهبـــــــا

يريد زامّها[٨].

وعن أبي زيد قال سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: «فيومئذٍ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن» فظننته قد لحن، حتى سمعت العرب تقول: شأبة، ومن ذلك قول الشاعر:

وبعد بياض الشيب من كل جانب علا لمتي حتـــى اشعالّ بهيمـــا

يريد اشعالّ[٩].

والحقيقة هنا لا يوجد ما يسمى بالتقاء الساكنين، وإنما وقع النحويون العرب في وهم فظنوا أن الألف هنا حرفٌ ساكن، وهو في الواقع حركة طويلة. وكذلك شأن الواو والياء في تمود، والياء في «ميم» وغيرها.

فالألف والواو والياء في مثل هذه الحالات أصوات مدّ وليست سواكن، وأصوات المدّ عبارة عن حركات طويلة والحركات لا تكون سواكن، فما يسمى بألف المدّ هو في الحقيقة فتحة طويلة وما يسمى بياء المدّ ليست إلا كسرة طويلة، وكذلك واو المدّ تعد من الناحية الصوتية ضمة طويلة[١٠].

فالأمثلة السابقة إذن في نحو: شابّة، ودابّة، وضالين وما شابهها لا يوجد فيها التقاء الساكنين، وإنما نحن في هذه الأمثلة أمام ما يسمى بالمقطع الصوتي الرابع(ص+ح+ح+ص) والمكون من: صوت صامت+حركة طويلة+ صامت[١١].

فكلمة: شابّة تتكون من:

مقطع طويل مغلق بصامت (شابْ) ś a a b = (ص ح ح ص) + مقطع قصير مغلق بصامت b a t (بَة) = (ص ح ص).

والمقطع الأول (الطويل المغلق بصامت مرفوض في العربية إلاّ في آخر الكلمة في حالة الوقف عليها. أو في وسطها بشرط أن يكون المقطع التالي له مبتدئاً بصامت يماثل الصامت الذي خُتم هو به، وهذه الحالة الأخيرة هي التي عبّر عنها النحويون العرب القدماء (بالتقاء الساكنين). وهذا خاص بالنثر، أما الشعر فلا يجوز فيه هذا المقطع إلاّ في الوقف على القافية[١١]، وإن كان المبّرد يرى أنّه يجوز في البحر المتقارب[١٢].

وهناك أمثلة ليست قليلة في الشعر العربي تبيّن تخلص العربية من هذا المقطع المرفوض عن طريق همز الألف وتقسيم المقطع المرفوض إلى مقطعين مقبولين في اللغة. منها: قول كثير عزّة:

وأنت ابن ليلى خيرُ قومك مشهداً إذا ما حمأرّت بالعبيط العوامل

ويقول كثير أيضاً:

وللأرض أمّا سودُها فتجلّلت بياضاً وأما بيضُها فادهأمّتِ[١٣].

ويقول الحطيئة:

وضيّعت الكرامة فارمأدّتْ وقبّضتُ السقّاء في جوفِ سَلْم[١٤].

ويقول الفرزدق:

رأت كمَراً مثلَ الجلاميد فتّحَتْ أحاليلها لما ائتمأرّتْ جذورها[١٥]

ففي الأبيات السابقة الكلمات، احمأرّت، وادهأمّت، وارمأدّت، واتمأرّت، أصلها: احمارّ وادهامّت، وارمادّت، واتمارّت تتضمن مقطعاً صوتياً مرفوضاً في العربية وهو المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) والمكون من: صوت صامت + حركة طويلة + صامت، وهذا المقطع مرفوض في وسط الكلمة، لذلك لجأ الشعراء إلى همز الألف للتخلص من هذا المقطع.

ويرى الدكتور ابراهيم السامرائي أنّ صيغة (افعالّ) ِ (احمارّ) التي تدلّ على

المبالغة قد تطورت إلى صيغة (افعلّ) فأصبحت (احمرّ) وذلك للتخلص من التقاء الساكنين في صيغة (افعالّ)، ولأنّ صيغة (افعلّ) أخفّ من صيغة (افعالّ) وهي في المعنى نفسه، والمبالغة حاصلة فيها[١٦].

إذ يرى السامرائي أنّ صيغة أفعالّ) تتضمن ساكنين في وسطها، وهو رأي علماء العربية القدماء.

ثم تطورت هذه الصيغة إلى (افعلّ) للتخلص من التقاء الساكنين ولأنها تؤدي المعنى نفسه.

وحقيقة هذه الصيغة خلاف ماذهب إليه السامرائي إذ لا يوجد فيها التقاء ساكنين كما أسلفنا من قبل، كما أنّ كلاً من صيغتي (افعالّ) و (افْعَلّ) صيغة مستقلة عن الأخرى وليست الثانية متطورة عن الأولى.

وقد تجنّبت العربية التقاء الساكنين في بنية الكلمة الثلاثية الساكنة العين في حالة الوقف، والتي أجازها علماء العربية القدماء. وذلك بتحريك عين الكلمة، قال سيبويه «هذا باب الساكن الذي يكون آخر الحروف فَيُحرّكُ لكراهيتهم التقاء الساكنين. وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ ومن بَكِرْ. ولم يقولوا: رأيتُ البَكَرْ؛ لأنه في موضع التنوين، وقد يلحق ما يبيّن حركته، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم. ومن ثم قال الراجز من السعديين:

أنا أبنُ ماوِيّة إذا جدّ النَّقُرْ

أراد النَقْرُ، إذا نُقِر بالخيل، ولا يقال في الكلام إلاّ النَقْر في الرفع وغيره.

وقالوا: هذا عِدلْ وفِسلْ فأتبعوها الكسرة الأولى؛ ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول؛ لأنه ليس من كلامهم فُعِل، فشبهوها بُمْتِنْ، اتبعوها الأول.

وقالوا: في البُسُرْ، ولم يكسروا في الجر، لأنه ليس في الأسماء فُعِل، فأتبعوها الأول؛ وهم الذين يخففون في الصلة البُسْر.

وقالوا: رأيت العِكِمْ، فلم يفتحوا الكاف كما لم يفتحوا كاف البكر، وجعلوا الضمة إذ كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها، وهو قولك: رأيتُ الجُحُرُ[١٧].

ويقول ابن يعيش في حديثه عن عمرو بن عبيد وكان من رؤساء المعتزلة، وكان فصيحاً عفيفاً، ومن لغته النَقُرْ في الوقوف على النقْر، يريد أنّ من يحول الحركة في نحو هذا النقر وعمْرو وبالبكْر من اللام إلى العين يفرّ من التقاء الساكنين، وإن كان جائزاً، كما يفرُّ منه في ولا الضالّين، وابيأضّ، وادهأمّ[١٨].

والملاحظ هنا أنّ اللغة العربية تفر من التقاء الساكنين في حالة الوقف على آخر الثلاثي الساكن العين، وذلك للتخلص من المقطع الصوتي الخامس المرفوض في العربية (ص ح ص ص) والمكون من: صوت ساكن + حركة قصيرة + صوت ساكن + صوت ساكن. وإن كان هذا المقطع جائزاً في حالة الوقف[١٩]. إذْ إنّ تحريك عين الثلاثي في هذه الحالة مثل: بكْرْ، وشعْبْ، وحبْرْ. إذ وقف علي آخرها بالسكون يؤدي إلى التخلص من المقطع الصوتي الخامس المرفوض، ويتشكل من هذا المقطع مقطعان صوتيان مقبولان فمثل الكلمات: بَكْرْ، وشَعْبْ، وإبْرْ في حالة تحريك عينها تصبح الكلمة مكونة من المقطعين التاليين: بَ + كْرْ. فالمقطع الأول قصير مفتوح والمقطع الثاني قصير مغلق بصامت، وكلاهما مقبولٌ في العربية. ولجأت العربية في هذه الحالة إلى التخلص من التقاء الساكنين بتحريك عين الكلمة، وذلك بنقل حركة الحرف الأخير إذا كان معرباً كما في: هذا بَكْرْ في حالة الرفع، ومن بكرْ في حالة الجر، أو بإتباع حركة الثاني حركة الأول كما في: حِبرْ، وعِدلْ، وفِسلْ، أو بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين كما في: شَعِبْ، وفَخِذْ، وكَتِفْ، وأمثالها.

والتخلص من التقاء الساكنين الصحيحين بالكسر أكثر شيوعاً في العربية، وهو الأصل عند علماء العربية القدماء، وقد عللوا ذلك بما يلي:

١- الأصل في تحريك الساكن الأول الكسر؛ لأنه من سجية النفس.

٢- وقيل إنما كان أصل كل ساكن احتيج إلى تحريكه من هذا الذي نحن فيه، ومن همزة الوصل الكسر، لأن السكون في الفعل أي الجزم أقيم مقام الكسر في الاسم، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مزيلة له، أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاصّ.

٣- وقيل إنما كسر أولُ الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه؛ لأنه لم يقع إلا في آخر الكلمة، فاستحب أن يحرك بحركة لا تلتبس بالحركة الاعرابية فكان الكسر أولى؛ لأنه لا يكون إعراباً إلا مع تنوين بعده، أو ما يقوم مقامها من لام أو إضافة، فإذا لم يوجد بعده تنوين ولا قائم مقامها عُلم أنه ليس بإعراب.

وأما الضم والفتح فقد يكونان إعراباً بلا تنوين ولا شيء قائم مقامه نحو: جاءني أحمدُ، ورأيت أحمدَ، ويضربُ ولن يضربَ. فلو حرك بإحدى الحركتين لالتبست بالحركة الإعرابية[٢٠].

ونرى في كلام علماء العربية القدماء في تعليل التخلص من التقاء الساكنين بالكسر هو الأولى والأصل-نوعاً من الاضطراب وعدم الإقناع- فالكسرة أثقلُ الحركات في العربية والجهد الذي يبذل في نطقها أكثر من الجهد الذي يبذل في نطق الضمة والفتحة فالفتحة هي أخفّ الحركات وهي أقرب إلى سجية النفس لخفتها من الكسرة أو الضمة وهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة[٢١].

وأما قولهم: إنّ الكسر لا يأتي إلاّ في آخر الكلمة للتخلص من التقاء الساكنين، فهذا الكلام غير صحيح فقد لجأ العرب إلى التخلص من التقاء الساكنين، بتحريك وسط الكلمة بالكسر كما في: كَتِفٌ، وشَعِبٌ، وعِدِلٌ، وفِسِلٌ، وغيرها.

والذي نراه أنّ التخلص من التقاء الساكنين بالكسر هو الأصل يعود إلى سبب صوتي خالص يتعلق بوضع جهاز النطق؛ إذ إنّ مراكز جهاز النطق واقعة بين الفكين، الفك العلوي ثابت والأسفل متحرك، وعند التسكين أو الوقف يكون الفك الأسفل مستقراً، وتكون أعضاء النطق الثابتة فيه ملتصقة بأجزاء الفك الأعلى، وليس من لفظ دون انفتاح الفكين عن بعضهما، وكلّ انفتاح يؤدي إلى انخفاض الحنك الأسفل وأيسر الخفض خفض الوقف[٢٢].

لذا فعند الانتقال من حالة السكون في النطق إلى نطق صوت ساكن آخر يليه ينخفض الحنك الأسفل والحركة التي تناسب انخفاض الحنك الأسفل هي الكسرة فهي حركة أمامية، تنتج من مقدمة الفم عن طريق انخفاض الحنك الأسفل وارتفاع مقدمة

اللسان نحو مقدمة الفك العلوي[٢٣]. وبناءً على ذلك يكون تحريك الساكن بالكسرة أيسر وأسهل على المتكلم من تحريكه بالضمة أو الفتحة.

وعلى الرغم من أن علماء العربية القدماء عدوا الكسر هو الأصل للتخلص من التقاء الساكنين، إلا أنّ العربية نهجت مناهج مختلفة في التخلص من التقاء الساكنين، فقد تخلصت منهما بتحريك الساكن الأول بالضم، أو الفتح، أو الحذف، وبتقصير الحركة الطويلة، وذلك حسب طبيعة الكلمة التي يحصل فيها التقاء ساكنين وذلك تحقيقاً للانسجام الصوتي في بنية الكلمة الواحدة، وفي اتّصال الكلمة بغيرها، وسنوضح ذلك بالتفصيل في المسائل التي عدّها علماء العربية القدماء من مظاهر التخلص من التقاء الساكنين.

عينات من مسائل التخلص من التقاء الساكنين عند علماء العربية القدماء: وصف وتحليل:

ذهب علماء العربية القدماء إلى أنّ التقاء الساكنين مما يشترك فيه الأضرب الثلاثة: الفعل والاسم والحرف، وقد يقع في المنفصل وفي المتصل[٢٤].

فأمّا وقوعه في الفعل في حالة الانفصال فهوَ يتمثّل في المسائل التالية:

١- الفعل المضارع الواوي واليائي المجزومان:

كما في لم يقُمْ، ولم يبع، ولم يخف، فقال النحاة أنّ أصل هذه الأفعال: يقوم، ويقول، ويبيع، ويخاف، فلما جزمت هذه الأفعال صارت: لم يقومْ، ولم يقولْ، ولم يبيعْ، ولم يخافْ فالتقى ساكنان حرف المدّ الواو أو الياء، أو الألف ثم الحرف الأخير من هذه الأفعال، فحذف الساكن الأول من هذه الأفعال وحو حرف المدّ، فتحولت إلى: لم يقُمْ، ولم يقُلْ، ولم يبِع، ولم يخفْ[٢٥].

والحقيقة لا يوجد في هذه الحالة التقاء ساكنين؛ لأن حروف المدّ: الواو، والياء، والألف في هذه الأفعال هي حركات طويلة والحركات لا تُسكّن، ولكن الذي حدث في هذه الأفعال في حالة الجزم قُصرّت الحركات الطويلة (الواو، والياء، والألف) للتخلص من المقطع الصوتي المرفوض في العربية، المكون من : (ص ح ح ص).

فالأفعال: يقولْ، ويقومْ، ويبيعْ، ويخافْ. تنتهي بالمقطع الصوتي المرفوض (ص ح ح ص)، فتقصر الحركة الطويلة فيتحول المقطع الصوتي (ص ح ح ص) الطويل المغلق بصامت إلى مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص) وهذا المقطع مقبول في العربية[٢٦].

فالعلة في حذف حرف المدّ من الأفعال المضارعة الجوفاء في حالة الجزم هي التخلص من المقطع الصوتي الرابع (ص ح ح ص) إذْ أحس المعرب العربي القديم بطول الكلمة في هذه الأفعال، لذلك لجأ إلى تقصير الحركة الطويلة للتخلص من طول الكلمة، وهذا الإحساس بالطول تجاوز هذه المسألة في بعض الأبنية الصرفية مثل: مفاعيل وأفاعيل وفعاليل وفواعيل في حالة حذف التنوين.

٢- الفعل الأمر للمفرد المذكر من الأجوف الواوي واليائي.

مثل قُلْ، وبِعْ، وخَفْ، وسِرْ، وأصل هذه الأفعال: اقْوُلْ، وابْيِعْ، واخْوَفْ، واسْيِرْ، ثم نقلت حركة عين الفعل إلى ما قبلها فتحرك فذهبت همزة الوصل؛ لأنّها أُتيَ بها لأجل الإسكان، فزالت بزواله، ثم سكّنوا الآخر، وحذفوا حرف العلة لالتقاء الساكنين[٢٧].

أي أن هذه الأفعال بعد نقل حركة عينها إلى ما قبلها، تعويضاً عن همزة الوصل التي جيء بها للتخلص من البدء بالساكن، ولأن النظام الصوتي في العربية لا يسمح البدء بالساكن، أصبحت: قُول، وبِيع وخافْ وسيرْ في حالة الأمر. إذ تصبح هذه الأفعال مكونة من مقطع صوتي واحد، وهو المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص)[٢٨].

وكما أسلفنا هذا المقطع مكروه في العربية حتى في حالة الوقف لذلك تقصّر الحركة الطويلة في هذه الأفعال للتخلص من هذا المقطع، فتصبح بعد تقصير حركتها: قُلْ، وبِعْ، وخَفْ، وسِرْ، وهي مكونة من مقطع صوتي مقبول، وهو المقطع القصير المغلق بصامت (ص ح ص). ومن هنا نرى أنّه لا يوجد كذلك في مثل هذه الأفعال ما يسمى بالتقاء الساكنين، وإنما ما حدث فيها تقصير الحركة للتخلص من المقطع الصوتي الرابع (ص ح ح ص).

وتقصّر الحركة كذلك في هذه الأفعال إذا اسندت إلى نون النسوة كما في: قُلْنَ، وبِعْنَ، والأصل فيها اقوُلْنَ، واقْوُمْنَ. وابْيِعْنَ، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها، وحُذفت

همزة الوصل التي أُتي بها للتخلص من البدء بالساكن، فصارت: قُولْن، وقُومْنَ، وبِيعْنَ، ثم قُصِّرت الحركة للتخلص من المقطع المرفوض (ص ح ح ص) ونتج عن ذلك التقصير المقطع (قُلْ) = ص ح ص، وهو مقطع مقبول في العربية.

٣- الأفعال الماضية الجوفاء، إذا أسندت إلى تاء الفاعل وناء المتكلمين الفاعلين:

ذهب علماء العربية القدماء إلى أنّ الفعل الماضي الأجوف سواء أكان عينه واواً أو ياءً إذا اتصلّ بضمير الفاعل نحو: قُمتُ، وقُمْتَ، وبِعْتُ، وبِعْنا، وقُمْنَا، يسكن له أخر الفعل، فيلتقي ساكنان: الساكن الأول حرف العلة والثاني لام الفعل، ثم يحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين[٢٩].

وفي رأيهم أنّ هذه الأفعال بعد إسنادها إلى ضمائر الرفع كما في نحو: قام، وباع، تصبح قُومْتُ، وبِيعْتُ، بعد نقل حركة العين إلى فاء الفعل، فيلتقي ساكنان، الساكن الأول حرف المدّ الطويل (الواو، والياء) وفاء الفعل، فيحذف حرف المدّ للتخلص من التقاء الساكنين.

وحقيقة هذه الأفعال عند إسنادها إلى ضمائر الرفع لا يحصل فيها التقاء ساكنين، لأنّ حروف المدّ ليست سواكن كما أسلفنا، ولكنّ الذي حدث فيها هو تقصير للحركة الطويلة للتخلص من المقطع الصوتي الرابع (ص ح ح ص)، فالأفعال قومْتُ، وقوْمنا وبِيعْنَ، تبدأ بمقطع صوتي طويل مغلق بصامت (ص ح ح ص) وهذا المقطع مرفوض في العربية إلاّ في حالة الوقف، لذلك تقصّر الحركة الطويلة في الأفعال فيتحول المقطع الطويل المغلق بصامت (قومْ و بِيعْ) إلى مقطع قصير مغلق بصامت (قُمْ، بِعْ) (ص ح ص) وهذا المقطع مقبول في العربية.

وذهب علماء العربة القدماء إلى أنّ المزيد من هذه الأفعال الجوفاء إذا أسند إلى ضمائر الرفع يحصل فيه ما يحصل في الثلاثي حيث يلتقي ساكنان: حرف العلة، وفاء الفعل نحو: أراد، وأقام، وأنام فتصبح أرادْتُ، وأقامْتُ، وأنامْتُ، فيحذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين، فتصبح: أردْتُ، وأقمْتُ، وأنمْتُ.

والحقيقة أنّ ما حصل في هذه الأفعال هو الذي حصل في المجرد منها، حيث قُصِّرت الحركة الطويلة للتخلص من المقطع الصوتي الرابع (ص ح ح ص)[٣٠].

فهذه الأفعال سواء أكانت في حالة التجرد، أم في حالة الزيادة لا يحصل فيها التقاء ساكنين عند إسنادها إلى ضمائر الرفع، وإنّما الذي يحصل هو تقصير لصوت المدّ الطويل، للتخلص من المقطع الصوتي الرابع (ص ح ح ص).

٤- الأفعال الماضية الناقصة المسندة إلى تاء التأنيث، وإلى واو الجماعة.

ذهب علماء العربية القدماء إلى أنّ الأفعال الماضية الناقصة إذا أسندت إلى تاء التأنيث تحذف لامها كراهية التقاء الساكنين مثل: دعَتْ، وبكَتْ، وأصلهما: دعَأَتْ، وبكأَتْ[٣١].

والحقيقة لا يوجد هنا التقاء ساكنين؛ لأنّ حرف المدّ (الألف) ليس صوتاً ساكناً، ولكن الذي حدث هنا هو تقصير للحركة الطويلة قبل التاء الساكنة؛ وذلك للتخلص من المقطع الصوتي الرابع (ص ح ح ص)[٣٢] فيتحول هذا المقطع إلى مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص) ramat < ramaat

كما ذهب علماء العربية القدماء إلى أن هذه الأفعال إذا اسندت إلى واو الجماعة حذفت لامها؛ كراهية التقاء الساكنين نحو: دَعَوْا، وبَكَوْا، وأصلهما: دعَوُوْا، وبكيوُا، وقياسهما: دعاْوْا، وبكاْوْا، فاستثقلوا ياء مضمومة بعدها واو مضمومة واين مضمومتين، وألف ساكنة بعدها واو مضمومة، فحذفوا الألف والياء من بكيوا، وبكاْوْا، والواو الأولى من دعَووا وحذفوا الياء من نسوا، وخشُوا، وهما في الأصل: نسيُوا، وخشَيُوا [٣٣].

فهم يرون أن هذه الأفعال حصل فيها كالتالي:

دعَوُوْا > دعُوْوا > دعُوا

بَكَيُوا > بكُيْوا > بَكُوا

نَسيُوا > نَسُيْوا > نسُوا

خشيُوُا > خشُيْوا > خَشُوا

تُنقل حركة الواو والياء (الضمة) إلى ما قبلها، فيلتقي ساكنان لام الفعل (الواو، أو الياء) واوا الجماعة، فتحذف لام الفعل لالتقاء الساكنين.

والذي نراه أنّ الذي حصل في هذه الأفعال كالتالي:

فالفعل الواوي اللام مثل: دعا إذا اسند إلى الواو يصبح كالتالي:

دعا > دعَوُا > دَعُوا

da<uu < da<awuw < da<aa

أي تسقط الواو (لام الفعل) وعنصر الحركة المزدوجة (الفتحة الواقعة قبل لام الفعل، فيصبح الفعل دعُوا.

والفعل بكى حصل فيه كالتالي:

bakuu < bakayu < bakaa

أي حذف لام الفعل الياء والفتحة التي قبلها فيبقى الفعل بَكُوا (bakuu) والفعل نسي حصل فيه كالتالي:

nasuu < nasiyu < nasiya

أي تسقط الياء (لام الفعل) والحركة (الكسرة) التي تمثل العنصر الأول من المزدوج الصوتي، فنبقى: نَسُوا.

إذ لا يحصل في هذه الأفعال التقاء ساكنين كما توهم علماء العربية القدماء، ولكن الذي يحدث يسقط المزدوج الصوتي المكون من: الحركة التي تسبق لام الفعل، ولام الفعل (الواو أو الياء).

٥- فعل الأمر من الأفعال الناقصة المسندة إلى واو الجماعة وياء المخاطبة في كلمتين متاليتين الثانية منهما معرفة بأل التعريف.

عدّ علماء العربية القدماء من مسائل التخلص من التقاء الساكنين فعل الأمر من

الناقص المسند إلى واو الجمعة وياء المخاطبة إذا تلاه اسم معرف بال التعريف نحو: اخشَوُا الله، واخشَي الله، إذ عدّوا واو الجماعة وياء المخاطبة صوتين ساكنين، والساكن الثاني هو لام التعريف في الاسم الذي يلي الفعل. وقد تخلصوا من التقاء الساكنين في هذه الحالة بتحريك الساكن الأول، وذلك بتحريك واو الجماعة بالضم، وبتحريك ياء المخاطبة بالكسر[٣٤].

وذكر ابن السراج عن الخليل: أنّ قوماً من العرب كسروا الواو علامة الإضمار في قوله تعالى: ولا تنسَوِا الفضل بينكم»[٣٥]. وذلك للتميز بينهما وبين واو لو، وأو، التي في نفس الحرف[٣٦].

ونرى كذلك في هذه الحالة أنّ السبب في تحريك الواو بالضم أو الكسر، والياء بالكسر هو التخلص من المقطع الصوتي الخامس المرفوض (ص ح ص ص) القصير المغلق بصامتين ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

إذْ إنّ الواو والياء إذا سكنت في هذه الأفعال المتلوه باسم معرف بأل التعريف يتشكل فيها المقطع التالي:

اخشَوْ الله (شَوْلْ) šawl، وهذا المقطع مكوّن من: صامت+حركة قصيرة+صامت+ صامت. وهو مرفوض في العربية إلا في حالة الوقف. وإذا حرّكت الواو بالضم أو الكسر ينقسم هذا إلى مقطعين مقبولين في العربية وهما: شَ (ša) (وُلْ) (wul)

وكذلك: اخشَي الله: فإذا سُكن الياء تكون فيها المقطع التالي: شَيْلْ šayl ويتكون من: (ص ح ص ص) وهذا المقطع مرفوض في العربية إلا في حالة الوقف، وإذا كُسِرت الياء انقسم المقطع إلى المقطعين التاليين:

اخشَي الله= شَ ša، ويِلْ yil وهذان المقطعان مقبولان في العربية كما أوضحنا.

وذهب علماء العربية القدماء إلى أن هذه الأفعال إذا كانت حركة ما قبل الضمير من جنسه نحو: ادعُوا الله، وارمي الغلام، فإنّه تحذف الواو والياء للالتقاء الساكنين.

والذي نراه هنا أنه لا يحصل التقاء ساكنين وإنما تصبح الواو والياء حرفي مدّ،

فيقصّر حرف المدّ صوتياً للتخلص من المقطع الصوتي الرابع (ص ح ح ص). ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

ادعُو الله فالمقطع (عُولْ) uul = ص ح ح ص مرفوض في العربية، فإذا قصّرت حركته يصبح (عُلْ) =ul، وكذلك: ارمِي الغلام، بتشكل فيها المقطع الالي (مِيلْ) miil= ص ح ح ص، فإذا قصرت الحركة يتحول المقطع إلى (مِلْ) mil= ص ح ص.

٦- الأفعال المضارعة الناقصة المتلوة باسم معرف بأل التعريف.

ذهب علماء العربية القدماء إلى أن الأفعال المضارعة من الناقص إذا تلاها اسم معرف بأل التعريف فإنه يحصل التقاء ساكنين، فيحذف حرف العلة لفظاً وليس كتابة للتخلص من التقاء الساكنين نحو: يغزُو القوم، ويخشَى الرجل، ويرمي الغلام[٣٧].

والذي نراه هنا كذلك أنّه لا يوجد التقاء ساكنين لأن الواو والياء، والألف، في مثل هذه الأمثلة هي حركات طويلة وليست أصواتاً ساكنة، وتشكل مع الصوت الذي قبلها وأل التعريف الساكنة بعدها مقطعا صوتياً مرفوضاً (ص ح ح ص) وهذه المقاطع على الترتيب في الألفاظ السابقة:

زُولْ = zuul = ص ح ح ص

شَالْ = šaal = ص ح ح ص

مِيلْ = miil = ص ح ح ص

وهذه المقاطع مرفوضة إلا في حالة الوقف، ولذلك تقصّر الحركة الطويلة فيتحوّرالمقطع ص ح ح ص إلى ص ح ص =

زُلْ = zul

شلْ = šal

مِلْ = mil

وهذا المقطع مقبول في العربية.

٧- الأفعال التي تلحقها نون التوكيد

ذهب علماء العربية إلى أنّ الأفعال إذا لحقتها إحدى نوني التوكيد، إما أن تكون صحيحة اللام أو معتلّتها فإن كانت صحيحة اللام واتصل بالفعل ضمير الجماعة المذكر العاقلين أو ضمير ما أجري مجراهم حذفت الضمير أو العلامة لالتقاء الساكنين. وأبقيت ما قبل النون مضموماً لتدل على المحذوف، فتقول: اضربُنَّ، يقومُنَّ، وهل يقومُنَّ الزيدون. وإنْ اتصل به ضمير المخاطبة الواحدة حذف الضمير لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبل النون مكسوراً للدلالة على المحذوف، نحو: اضربِنَّ، وهل تضربِنَّ، وهل تقومِنَّ وقومِنَّ.

وإن كان الفعل معتل اللام واتصل به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة فحكمه حكم صحيح اللام بحذف الواو أو الياء للالتقاء الساكنين نحو: ادعُنَّ، واعزُنَّ، وادعِنَّ، واخشِنَّ[٣٨].

والذي نراه أنّه لا يحصل في هذه الأفعال التقاء ساكنين إذا لحقها إحدى نوني التوكيد، وإنّما يكون فيها مقطع صوتي مرفوض (ص ح ح ص) فتقصر الحركة الطويلة للتخلص من هذا المقطع: ويمكن تمثيل على النحو التالي:

فالأفعال الصحيحة الآخر المسندة إلى واو الجماعة عند الحقاها بإحدى نوني التوكيد نحو: اضرب تصبح كالتالي: اضربُون، وقومُونَّ، وهل يقومُونَّ.

ويتشكل فيها المقطع التالي (بُونْ)، (مُونْ)، buun، muun= ص ح ح ص فتقصر حركته فيتحول إلى (بُنْ)، (مُنْ)، mun, bun = ص ح ص ص .

وكذلك يحدث هذا في الأفعال المسندة إلى ياء المخاطبة سواء أكانت صحيحة، أو معتلة الآخر.

٨- فعل الأمر والمضارع المجزوم من الثنائي المضعف في الوقف والوصل

عدّ علماء العربية القدماء من مظاهر التخلص من التقاء الساكنين تحريك لام الفعل أو عين الفعل عند بعض العرب في الأفعال المضارعة المجزومة وأفعال الأمر من المضعّف.

فبعض العرب يحرّك آخر الحرفين ويجعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه وذلك قولك: لم يُردُّ، ولم يردَّ، ولم يفِرِّ، ولم يعَضُّ [٣٩].

وكذلك الأمر من هذه الأفعال فبعض العرب يحرك الثاني بحركة ما قبله. إتباعاً، فيقول: رُدُّ، وفِرِّ، وعضُّ> إلى أن يتصل به الهاء والألف للمؤنث فيفتح على كل حال نحو: رُدَّها، وفِرَّها، وعضَّها.

وإذا اتصل به الهاء التي للمذكر فيضم على كل حال نحو: رُدُّهُ القوم. ومنهم من يفتح على كل حال سواء أكان بعده ساكن أم لم يكن، ومنهم من يكسره على كل حال[٤٠].

واجازوا في مثل: غُضَّ، ومُدَّ ثلاثة أوجه: أحدها: الفتح طلباً للخفة، والثاني: الضم للإتباع، والثالث: الكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين.

كما أجازوا في مثل: عضَّ، وجهين: الكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، والفتح من وجهين إحداهما: إتباع فتحة العين، والثاني طلب الخفة.

وأجازوا في مثل: فِرَّ، وجهين: الكسر من وجهين على أصل التخلص من التقاء الساكنين، والإتباع، والثاني الفتح طلباً للخفة، وإن كان بعده اسم محلّى بأل التعريف نحو: عُضَّ الطرف، فالكسر لا غير[٤١].

وأما أهل الحجاز فإنهم يحركون الأول من المضعف للتخلص من التقاء الساكنين، فيقولون: اردُدْ، وإن تضارِرْ، في حالة الوقف، ويقولون في الوصل إذا كان بعده ساكن: اردُدِ ابنك، واردُدِ القوم[٤٢].

حيث يفكون الإدغام ويحركون الأول، كما يحركون الثاني في حالة الوصل بالكسر وذلك للتخلص من المقطع الصوتي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص)[٤٣].

٩- الفعل الماضي الصحيح الآخر المتصل بتاء التأنيث الساكنة في حالة الوصل.

تخلّصت العربية من التقاء الساكنين في الأفعال الماضية الصحيحة الآخر المسندة إلى تاء التأنيث الساكنة إذا تُليت هذه الأفعال بكلمة أولها ساكن، وذلك بتحريك تاء

التأنيث الساكنة إما بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين نحو: ذهبتِ البنتُ، إذْ إنّ تسكين تاء التأنيث في هذه الحالة يؤدي إلى حصول مقطع صوتي مرفوض في العربية (ص ح ص ص) وهو بَتْلْ batl في الجملة السابقة: ذهبَتْ البنت.

وهذا المقطع لا تسمح به العربية إلا في حالة الوقف وللتخلص من هذا المقطع لجأت العربية إلى تحريك تاء التأنيث الساكنة بالكسر.

وبعض العرب يحركون تاء التأنيث الساكنة بالضم للإتباع نحو قوله تعالى: «قالتُ أُخْرُجْ[44]» [45].

حيث يضمون التاء لضمة الراء التي بعد الساكن فتسكين تاء التأنيث في الآية السابقة يؤدي تكون مقطع صوتي مرفوض في العربية (ص ح ص ص) وهو لَتْخْ lath. ولذلك حركت تاء التأنيث للتخلص من هذا المقطع.

١٠- الأفعال المضارعة المجزومة الصحيحة الآخر، وأفعال الأمر الصحيحة الآخر المتلوة بكلمة أولها ساكن.

تخلّصت العربية من التقاء الساكنين في الأفعال المضارعة الصحيحة الآخر في حالة الجزم، وأفعال الأمر الصحيحة الآخر إذا تلاها لفظ أوله ساكن، وذلك بتحريك آخر الفعل إما بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين أو بحركة الإتباع، نحو قولهم: لم يذهب الرجل ، واضربِ ابنك، وقلُ أنظروا. ومنهم من يقول: قُلِ أُنظروا[46].

إذ إنّ التقاء الساكنين في هذه الحالة يؤدي إلى تشكيل المقطع الصوتي الخامس (ص ح ص ص) في هذه التراكيب، على النحو التالي: (هَبْلْ) = habl في الجملة الأولى، و (رِبْبْ) = ribb في الجملة الثانية و (قُلْن) kuln في الجملة الثالثة. ولذلك يحرك آخر هذه الأفعال للتخلص من المقطع الصوتي الذي لا تسمح به العربية إلاّ في حالة الوقف، هذا مما يؤدي إلى انقسام هذا المقطع إلى مقطعين هما= القصير المفتوح= ص ح، والمقطع القصير المغلق بصامت = ص ح ص، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

ينقسم المقطع في الجملة الأولى (هَبْلْ) habl إلى المقطعين التاليين: هـَ ha، وبِلْ bil.

وينقسم المقطع في الجملة الثانية (ربْبْ) ribb إلى : رِ ri وبِبْ = bib.

وفي الجملة الثالثة (قُلْنْ) kuln إلى : قُ ku ولِن = lin وهذان المقطعان مقبولان في العربية.

التخلص من التقاء الساكنين في الأسماء

عدّ علماء العربية القدماء من مظاهر التخلص من التقاء الساكنين في الأسماء المسائل التالية:

١- التخلص من التقاء الساكنين في الأسماء الناقصة:

ذهب علماء العربية القدماء إلى أن حرف العلة الساكن في آخر هذه الأسماء لا يخلو أن يكون ياءً أو واواً أو ألفاً.

فإن كان ألفاً فإنّ الواو والياء يقلبان بعدها همزة إذا وقعتا طرفاً نحو: كساء، وسقاء، لأنهما من كسوتُ، وسقيتُ، وأصلهما: كساوْ، وسقايْ، فالتقى ساكنان، الألف المفتوح ما قبلها والواو والياء الساكنتان، فتقلب الياء والواو إلى ألف بتأثير من الفتحة التي قبل الألف، فيلتقي ساكنان، الألف المبدلة من الواو والياء والألف الزائدة، فتقلب الثانية همزة لالتقاء الساكنين، إذ لابد من التحريك، وتحريك الألف لا يمكن، فقلبت إلى أقرب الحروف لها ما يقبل الحركة وهو الهمزة، وكذلك تفعل هذا أيضاً إذا دخل على الكلمة تاء التأنيث، أو علامة التثنية أو ياء النسب، نحو: كساءة، وسقاءة، وكساءان، وسقاءان، وكسائي، وسقائي[٤٧].

وحقيقة هذه الأسماء لا يحصل فيها التقاء ساكنين كما ذهب علماء العربية القدماء، لأن الألف في هذه الأسماء ليست ساكنة وإنما هي حركة طويلة، ولكن الذي يحدث فيها أنه يتشكل في نهايتها حركة مزدوجة كالتالي:

كساوْ = kisāw

وسقايْ = sikāy

فالحركة المزدوجة هي الفتحة الطويلة والواو والياء الساكنتان فتسقط شبه الحركة،

الواو والياء الساكنتان، لأن العربية ترفض مثل هذه الحركة المزدوجة في أبنيتها. فيبقى الاسمان كالتالي: كِسا، وسِقا = kisā و sikā، وخشية التباس صيغة هذه الأسماء بصيغة أفعالها: كَسَا وسَقَا، ولأن العربية تكره الوقف على مقطع مفتوح، جيء بالهمزة لإقفال المقطع.

كما ذهب علماء العربية القدماء إلى أن الاسم الناقص في حالة الرفع والخفض يكون الإعراب مقدراً فيه استثقالاً للرفع والخفض في الياء، فتسكن الياء لذلك، فإن لقيها ساكن حذفت، وإن لم يلقها ساكن ثبتت، وذلك نحو: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ فحذفت الياء لمّا اجتمعت ساكنة مع التنوين[٤٨].

والذي نراه كذلك في هذه الحلة فإنه لا يحصل التقاء ساكنين في نهاية هذا الاسم المنتهي بالياء إذا لقيه ساكن، ولكن الذي يحدث عند تنوين هذه الأسماء في حالة الرفع والخفض فإنه يتشكل في بنيتها حركة صوتية مزدوجة،[٤٩] أي مزدوج حركي مكوّن من شبه حركة (واو، أو ياء) + حركة قصيرة (ضمة أو كسرة أو فتحة)، ففي حالة الرفع تتشكل الحركة المزدوجة التالية (yu)، كما في قاضين kāḍyun، وفي حالة الجر تتشكل الحركة المزدوجة (yi) ، نحو :قاضين kāḍiyin، وهذا النوع من الحركات المزدوجة ترفضه العربية لثقله ولذلك تسقط هاتان الحركتان المزدوجتان من هذه الاسماء في حالة الرفع والخفض إذا نونت هذه الاسماء، وتصبح بعد سقوط الحركة المزدوجة قاضٍ kadin.

kādin < kādiyun

kāḍin < kāḍiyin

أما في حالة النصب فتبقى الحركة المزدوجة لخفتها، نحو: قاضياً = kādiyan، إذ إن الجهد الذي يبدل في نطق هذه الحركة أقل من الجهد الذي يبذل في نطق الحركتين المزدوجتين (yu) و (yi).

فالتغير الصوتي يحدث ليجعل الصيغ الناتجة ممكنة النطق، فهي تتغير لثقلها، فتنتقل من ثقل إلى دونه حتى تستقر في صيغة تتطلب أقل ما يمكن من المجهود النطقي طبقاً لمبدأ الاقتصاد اللغوي، وقانون المجهود الأدنى[٥٠].

وذهب علماء العربية القدماء أن الأسماء المنتهية بحرف علة سواء أكان واواً أم ياءً فإنها يحذف من آخرها حرف العلة في حالة جمعها جمع مذكر سالم، وذلك للتخلص من التقاء الساكنين، نحو: مصطفى فتقول: مصطَفَيْنْ ومصطفونْ، وقاضٍ: قاضِين وقاضون[٥١]، فالساكن الأول هو حرف العلة، والساكن الثاني هو الياء في حالة النصب والجر، والواو في حالة الرفع.

والذي نراه كذلك في هذه الأسماء في حالة جمعها جمع مذكر سالم فإنه لا يحصل فيها التقاء ساكنين، لأن حرف العلة الألف أو الياء، ليست بأصوات ساكنة وإنما حروف مد طويلة لا تقبل الحركات، ولكن الذي يحدث فيها كالتالي:

مصطفى > مصطفاين في حالة النصب والجر

مصطفى > مصطفاون في حالة الرفع

muṣṭafāyn < muṣṭafā

muṣṭafāwn < muṣṭafā

يتشكل فيها المقطع الصوتي الرابع (ص ح ح ص) المرفوض فتقصر الحركة الفتحة الطويلة للتخلص من هذا المقطع، فتتحول إلى

muṣṭafayn < muṣṭafāyn

muṣṭafawn < muṣṭafāwn

وكذلك بالنسبة لقاضٍ: تصبح قاضِين وقاضون والأصل فيها

قاضيين kṣḍiyīn

وقاضيون kāḍiyūn

بتشكل الحركة المزدوجة فيها (iy)

وهذه الحركة ثقيلة فتسقط منهما توفيراً للجهد المبذول في النطق فيصبحان:

قاضين kāḍīn

وقاضون kāḍūn

وذهب علماء العربية القدماء إلى أن الأسماء المقصورة تحذف الألف من آخرها في حالة إعرابها، في الرفع والنصب والجر، إذا نُوّنت، وذلك قولك: هذا عصاً يا فتى، ورأيت عصاً يا فتى، ومرر بعصاً يا فتى، فتحذف الألف لسكونها أو سكون التنوين بعدها، وتبقى الفتحة قبلها لتدل على الألف المحذوفة[٥٢].

والذي نراه في هذه الأسماء أنه لا يحصل فيها التقاء ساكنين إذا أُعربت ونُوّنت فالألف، ليست صوتاً ساكناً، وإنما هي حركة طويلة، والذي يحدث فيها كالتالي:

فكلمة (عصاً) في حالة الرفع والنصب والجر، يتشكل في آخرها مقطع صوتي مرفوض (ص ح ح ص)، فتقصر الفتحة الطويلة للتخلص من هذا المقطع: فيتحول المقطع إلى (ص ح ص)

ʿaṣan < ʿaṣān

عصان > عَصَنْ

ص ح ح ص > ص ح ص

كما ذهب علماء العربية القدماء إلى أن الألف في آخر الأسماء المقصورة تحذف لفظاً لا خطاً إذا تلاها اسم ساكن لأول للتخلص من التقاء الساكنين، نحو: حبلى القوم[٥٣].

وما يحذق في الأسماء المقصورة في هذه الحالة كذلك فإنّه يتشكل فيها المقطع الصوتي المرفوض (ص ح ح ص) إذا تلاها اسم معرف بأل التعريف، فتقصر الحركة الطويلة للتخلص من هذا المقطع

ḥublā kawm = حبلى القوم

ḥublal kawm = تقصر الفتحة الطويلة فتصبح

فيتحول المقطع ص ح ح ص إلى ص ح ص

وذهب علماء العربية القدماء إلى أن الواو والياء في جمع المذكر السالم المضاف إلى اسم محلى بأل التعريف تحذف لفظاً لا خطاً للتخلص من التقاء الساكنين، نحو: مسلمو القوم، ومسلمي الرجل[٥٤].

كما أنّ الذي يحدث هنا هو تقصير للحركة الطويلة، الواو أو الياء المديتين للتخلص من المقطع الصوتي (ص ح ح ص):

مسلمو القو muslimūl kawm = ص ح ح ص

مسلمي القوم muslimīl kawm = ص ح ح ص

فتقصر الحركة الطويلة فيتحول المقطع ص ح ح ص > ص ح ص

muslimul kawm = ص ح ص

muslimil kawm = ص ح ص

٢- التخلص من التقاء الساكنين في اسم المفعول من الفعل الأجوف:

ذهب علماء العربية القدماء إلى أنه تحذف إحدى الواوين في صيغة اسم المفعول من الأجوف للتخلص من التقاء الساكنين، فذهب سيبويه والخليل أن المحذوف في: مقول ومبيع (واو) مفعول، لأنها زائدة لا يختل الاسم بحذفها، ووزن مقول: مَفْعُل، ووزن مبيع: مَفْعِل.

ويرى الأخفش أنّ المحذوف عين الكلمة ووزن مقول عنده مَفول ووزن مبيع مفيل، فأصل مقول: مْقُوول، فأسكنت الواو لثقل الضمة ونقلت حركتها إلى القاف، ثم حذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين.

وأصل: مبيع: مبيُوع، فنقلت الضمة من الياء إلى ما قبلها، فسكنت الياء وقبلها مضموم، فأبدلت الضمة كسرة لتصبح الياء كما فُعِل في بِيض، وأصله بُيضٌ كحُمُر، ثم حذفت الياء لسكونها وسكون واو مفعول[٥٥].

والذي نراه في هذه الصيغة أنه لا يحصل التقاء ساكنين كما توهم القدماء ولكن الذي يحدث هو تشكل حركة صوتية مزدوجة في هذه الصيغة، والعربية تتخلص من

هذه الحركات المزدوجة لثقلها، وتوفيراً للجهد المبذول في نطق هذه الصيغة.

فكلمة: مقول makūl، أصلها: مقوول makwūl يتشكل فيها الحركة المزدوجة (wū) الواو والضمة الطويلة، فتسقط شبه الحركة الواو وتبقى الكلمة بعد سقوط الواو مقول makūl على وزن مفول.

وكلمة مبيع >mabī، أصلها مبيوع >mabyū فتسقط شبه الحركة الياء، وتبقى الكلمة بعد حذف الياء مبوع >mabū ثم تبدل الضمة الطويلة (ū) كسرة طويلة (ī) للتميز بين الواوي واليائي. فتتحول إلى : مبيع >mabī.

وقد احتفظت العربية بالصيغة الأصل من الأجوف اليائي قبل أن يحصل تطور في صيغتها، نحو: مبيوع، ومعيوب، ومطيوب، ومغيوم(٥٦). قال علقمة بن عبدة:

هـل تذكـر بيضـاتٍ وهيّجـهُ يوم رذاذٍ عليه الريح مغيـوم [٥٧]

وقال الأصمعي: سمعت أبا عمرو بن العلاء ينشد:

وكأنها تفاحة مطيوبة [٥٨]

وقال العباس بن مرداس:

قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخال أنّك سيد معيونُ[٥٩]

وورد عنهم كذلك المحافظة على الأصل من المفعول الواوي، نحو قولهم: فرس مقوود، ورجل معوود، وثوب مصوون، وأنشدوا:

والمسك في عنبره المدووف

وهو قليل، وقد أجازه أبو العباس المبّرد[٦٠].

فالعربية تميل في تطورها من الأثقل إلى الأسهل والأيسر الذي يتطلب جهداً أقل في النطق، ومع ذلك فقد حافظت على أمثلة تمثّل الأصل الذي تطورت عنه بعض الصيغ كما هو الشأن في صيغة اسم المفعول التي تطورت من مفعول إلى مفول في الواوي وإلى مفيل في اليائي.

٣- التخلص من التقاء الساكنين في مصدر الفعل الأجوف المزيد:

عد علماء العربية القدماء من مظاهر التخلص من التقاء الساكنين حذف الألف من مصدر الفعل الأجوف، نحو قولهم: أقام: إقامة، وأخاف: إخافة، وأصله: إقوامة، وإخوافة، فقلبوا الواو ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، فصار: إقاامة، وإخاافة، بألفين فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين[٦١].

ونحن لا نرى في هذه الصيغة التقاء ساكنين، لأن الألف حركة طويلة وليست صوتاً ساكناً، وكل ما حدث في هذه الصيغة إسقاط شبه الحركة من المزدوج الحركي المكوّن من شبه الحركة (الواو)+الحركة الطويلة (الفتحة الطويلة).

فكلمة: إقوام ʾikwām، تتضمن حركة مزدوجة مكونة من الواو والفتحة الطويلة (wā)، فتسقط شبه الحركة الواو فتبقى الصيغة إقام ikām<، ثم تلحق التاء بهذا النوع من المصادر فتصبح: ʾikāmat.

وكلمة: إخواف ʾihwāf تتضمن الحركة المزدوجة (wā) فتسقط شبه الحركة (الواو) فتصبح الصيغة: إخاف ʾihāf، ثم تلحق بها التاء فتصبح إخافة ʾihāfat وبهذه الإضافة يتحقق نوع من التعادل الايقاعي بين الأصل والبديل[٦٢] ويعوّض بها عن شبه الحركة الساقطة.

٤- التخلص من التقاء الساكنين في صيغة فعائل:

ذهب علماء العربية القدماء إلى أنّ الواو والياء تبدل همزة بعد ألف الجمع في صيغة فعائل للتخلص من التقاء الساكنين ، نحو قولهم: صحائف، وعجائز. فالأصل عندهم: صحايف، وعجاوز، فالتقى ساكنان فتقلب الواو والياء همزة للتخلص من التقاء الساكنين[٦٣].

وحقيقة هذه الصيغة لا يوجد فيها التقاء ساكنين، ولكن ما يحدث في هذه الصيغة كالتالي:

فكلمة: صحايف ṣaḥāyif، يتشكل فيها تتابع من الحركات āyi، فتحة طويلة + شبه حركة (الياء) + كسرة قصيرة.

والعربية تكره تتابع الحركات، فتسقط شبه الحركة الياء التابعة لحركة طويلة، ثم تحل محلها الهمزة النبرية كوسيلة لتصحيح المقاطع لا على سبيل الإبدال[٦٤]. فتصبح الصيغة: صحائف ṣaḥā>if.

وكلمة: عجاوز <aǧāwiz، يتشكل فيها تتابع من الحركات المزدوجة āwi فتسقط الواو شبه الحركة، ويحل محلها الهمزة لتصحيح المقاطع الصوتية فتصبح عجائز: <aǧā>iz.

تحريك الساكن الثاني من الاسم للتخلص من التقاء الساكنين

عد علماء العربية القدماء من مسائل التخلص من التقاء الساكنين تحريك الساكن الثاني في بعض الأسماء، مثل: كيْف، وأيْن، وهما معدول بهما عن القياس، وذلك بتحريك الثاني دون الأول، وذلك أنّا لو حركنا الأول وهو الياء في أين لانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولو قُلبت ألفاً لزم تحريك الأول إلى تغيير بعد تغيير، فحركوا الثاني واستغنوا عن تحريك الأول.

وكذلك مُنْذُ لو حركوا الأول لذهب وزن الكلمة فلا يعلم هل هو ساكن الوسط، أو متحرك، ومن ذلك: رجلان، وغلامان، ومسلمون، وصالحون، حركوا الساكن الثاني دون الأول، إذْ كان تحريك الأول منهما ممتنعاً[٦٥].

إذ يرى علماء العربية القدماء أن الأصل في الاسمين أيْنَ، وكيْفَ: أيْنْ وكيْفْ، فيلتقي فيهما ساكنان الياء والحرف الأخير، ثم حرك الحرف الأخير من الساكنين بالفتح لخفته للتخلص من التقاء الساكنين.

وحقيقة هذين الأسمين وأمثالهما في حالة تسكين الحرف الأخير منهما يحصل فيهما المقطع الصوتي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص)

أيْنْ = >ayn = ص ح ص ص

وكيْفْ = kayf = ص ح ص ص

وهذا المقطع مرفوض في العربية إلا في حالة الوقف فيحرك الحرف الأخير بالفتح

للتخلص من هذا المقطع على النحو التالي:

أيْنَ: >ayna = ص ح ص + ص ح

وكيْفَ = kayfa = ص ح ص + ص ح

وكذلك: منْذُ، فالأصل فيها عند علماء العربية القدماء منْذْ فالتقى ساكنان، فحرك الحرف الأخير بالضم على الإتباع للتخلص من التقاء الساكنين.

والقول في هذا الاسم كالقول في الاسمين السابقين، حيث يحرك الحرف الأخير من هذا الاسم للتخلص من المقطع الصوتي الخامس ص ح ص ص على النحو التالي:

منْذْ = mund = ص ح ص ص

منْذُ = mundu = ص ح ص + ص ح

وأمّا رجلان وغلامان، ومسلمون وصالحون، فلا يوجد في هذه الأسماء التقاء ساكنين لأن حرف المد في المثنى والجمع ليس ساكناً، وإنما هو حركة طويلة فإذا سكنت نون المثنى ونون الجمع بتشكل في آخر هذه الأسماء المقطع الصوتي الرابع ص ح ح ص، وهذا المقطع مرفوض إلا في حالة الوقف، ولذلك تخلصت العربية من هذا المقطع بتحريك نون المثنى بالكسر، ونون الجمع بالفتح، وذلك للتمييز بين نون المثنى ونون الجمع من جهة، كما أن تحريك نون المثنى بالفتح يؤدي إلى توالي حركات متماثلة وهي حركة الفتح في صيغة المثنى ولذلك حرك بالكسر للتخلص من توالي الأمثال وحركت نون الجمع بالفتح لخفته، ولو حركتا بالضم لالتبس الجمع بصغية الاسم المفرد في حالة الرفع.

تحريك ميم الجمع الساكن المتلو بساكن

ومما يمكن عده من مسائل التخلص من التقاء الساكنين تحريك ميم الجمع الملحق بالضمير المضموم، إذا تلاه مبدوء بساكن، نحو قوله تعالى: «كتِبَ عليكُم الصيام»، وقوله تعالى: «لهُمُ البُشرى».

وإذا كانت ميم الجمع مسبوقة بضمير مكسور، نحو: إليهِمْ وعليهِمْ، جاز التحريك

بالضم والكسر، نحو قولهم: عليهِم السلام، وإليهِم الأمر[٦٦].

فتحريك الميم بالضم في: «كتُب علكُمُ الصيام» للإتباع، وهو الأصل، لأن الأصل في الضمير (الهاء) مضموم إذْ تخلصت العربية من التقاء الساكنين في كثير من المسائل عن طريق تحريك الساكن بحركة الحرف الذي قبله إذْ تتبع الحرف الساكن حركة تشبه حركة ما قبله بسبب تأثير هذه الحركة السابقة في الحرف الساكن والتحريك بالكسر، إذا كان ما قبل الميم مكسورا، نحو: عليهِم، إمّا على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وإذا حرك بالضم فهو إتباع على أصل حركة الضمير (الضم).

وتحريك الضمير في مثل هذه الحالة سواء أكان بالضم أو الكسر سببه علة صوتية، وهو التخلص من المقطع الصوتي الخامس (ص ح ص ص) إذ إنّ تسكين الضمير يؤدي إلى حدوث هذا المقطع في الكلام، نحو:

عليكُمْ الصيام = kumş = ص ح ص ص

وعليهِمْ السلام = hims = ص ح ص ص

وبتحريك الضمير ينقسم المقطع إلى مقطعين = ص ح + ص ح ص

عليكُمُ الصيام = كُ ku = ص ح

و (مُص) muş = ص ح ص

التخلص من التقاء الساكنين في الأدوات

تخلص العربية من التقاء الساكنين في الأدوات الساكنة الآخر إذا تلاها مبدوء بساكن، وذلك بتحريك الساكن الأول، أي الحرف الأخير من الأدوات، مثل: منْ، وعنْ، فقالوا: منِ الرجلُ؟ ومنِ ابنك؟. وحكى سيبويه عن قوم فصحاء بالفتح، نحو: منَ ابنك؟.

وأمّا نون عن فمكسورة في الموقعين، وقد حكي عن الأخفش: عنُ الرجل بالضم[٦٧]، وذلك اتباعاً لضمة الجيم في الرجُل.

وأمّا منْ فالأكثر فيها الفتح، نحو قولهم: منَ الله، ومنَ الرسول، ومنَ المؤمنين، وزعموا أنّ أناساً منَ العرب يقولون: منِ الله.

وقالوا في: قطْ ولوْ، قطِ الرجل، ولوِ استطعنا بالكسر. وقد قال قوم: لوُ استطعنا بالضم[٦٨]، وقالوا: في مُذْ: مُذُ اليوم بالضم على الإتباع، ومُذِ اليوم بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين[٦٩].

وهكذا تخلصت العربية من التقاء الساكنين في الأدوات إذا تلاها اسم مبدوء بساكن، وذلك بتحريك آخر الاداة بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين أو بحركة الإتباع أو بالفتح لخفته.

والسبب الصوتي لمثل هذا التحريك في الأدوات الساكنة الآخر، إذا تلاها اسم ساكن الأول هو التخلص من المقطع الصوتي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص)، وذلك على نحو ما أوضحنا في تحليلنا السابق لبعض الأمثلة.

وأمّا إذا كان آخر الأداة حرف علة (ألف أو ياء) وتلاها مبدوء بساكن فكان العرب يحذفون حرف العلة لفظاً لا كتابة للتخلص من التقاء الساكنين، نحو: على الماء، وفي الماء.

وبعض العرب حذف الألف من (على) لفظاً وكتابه، نحو قولهم: علماء بنو فلان، والأصل على الماء[٧٠].

ونحن لا نرى التقاء التقاء ساكنين في حالة كون الاداة منتهية بحرف مدّ (ألف، أو ياء). ولكن الحذف يحدث هنا تقصير للحركة الطويلة للتخلص من المقطع الصوتي الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص).

وفي ضوء ما تقدم من مناقشة مسائل التخلص من التقاء الساكنين في العربية يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

١. إنّ ظاهرة التقاء الساكنين مكروهة في العربية حتى في المسائل التي أجازها علماء العربية القدماء.

٢. لقد وقع علماء العربية القدماء في اضطراب في معالجة ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين، فعدوا بعض المسائل من مظاهر التخلص من التقاء الساكنين، كما في فعل الأمر والمضارع المجزوم من الأجوف، إذ لم يميزوا بين حروف العلة عندما

تقوم مقام أصوات صحيحة وعندما تكون حركات طويلة. ولكن السبب في حذف حرف المد في هذه الحالة وأمثالها هو التخلص من المقاطع الصوتية التي لا تجيزها العربية إلا في حالة الوقف.

٣. هناك عاملان رئيسيان تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين، هما: الأول، الإتباع للتجانس بين الحركات واختيار الفتح لخفته. والثاني، الكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، لأن الكسرة تناسب حركة الحنك السفلي إلى أسفل عند انتقاله من حالة السكون إلى حالة الحركة.

٤. عالج الباحث ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين وفق منهج المقطعية السائدة في الدراسات اللغوية الحديثة، وينبغي الإفادة من هذا المنهج في تعليم الناشئين مسائل النحو والصرف.

وبعد فإنني لا أدعي أنني قد أحطت بجميع جوانب هذه الظاهرة، وجئت بما لم يأتِ به السابقون واللاحقون، ولكنني حاولت قدر الإمكان أن أعرض أكثر مسائلها، مبيناً فيها رأي القدماء والمحدثين، ومجتهداً في تفسير بعض ظواهرها، فإن أصبت فهذا من فضل ربي، وإن أخطأت فحسبي الله ونعم الوكيل.

الهوامش

(١) حروف المدّ: هي الحركات الطويلة الألف والواو والياء. (ينظر: عبدالقادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ١٢٦).

(٢) ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، ١٢٠/٩. وانظر؛ الأستراباذي، رضي الدين (ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥، ٢١٠/٢.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصّل، ٩, ١٢٠.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصّل، ١٢٥/٩.

(٥) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ٣٧٦/٢.

(٦) الحركات: أصوات ناقصة تحرّك الحرف وتقلقله عن سكونه وتجذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجذبه نحو الياء، والضمة تجذبه نحو الواو. (ينظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ١٩/١).

(٧) ابن يعيش، شرح المفصّل، ١٣٠/٩. وانظر؛ الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ٢٤٨/٢.

(٨) ابن يعيش، شرح المفصّل، ١٣٠/٩.

(٩) المقطع الصوتي: هو عدد من التتابعات المختلفة من السواكن والعلل، وتشتمل العربية الفصحى على خمسة أنواع من المقاطع الصوتية، هي:

١- المقطع القصير المفتوح، ويتكوّن من صوت صامت + حركة قصيرة مثل: بَ، بُ، بِ، ويرمز له بالرمز (ص ح).

٢- المقطع الطويل المفتوح، ويتكوّن من صوت صامت + حركة طويلة مثل: في ويرمز له بالرمز (ص ح ح).

٣- المقطع القصير المغلق بصامت، ويتكوّن من صوت صامت + حركة قصيرة+ صوت صامت، مثل: عنْ، ويرمز له بالرمز (ص ح ص).

٤- المقطع الطويل المغلق بصامت، ويتكوّن من صوت صامت+ حركة طويلة+ صوت صامت، مثل: بابْ، ويرمز له بالرمز (ص ح ح ص).

٥- المقطع القصير المغلق بصامتين، ويتكوّن من صوت صامت+ حركة قصيرة+ صوت صامت+ صوت صامت مثل: بِنْتْ، ويرمز له بالرمز (ص ح ص ص). (ينظر: عبد القادر مرعي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ١٩٦-١٩٧).

(١٠) ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، المكتبة الانجلو مصرية، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م، ص٣٨.

(١١) رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٤-١٩٥.

(١٢) المبّرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) الكامل في اللغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٦، ج١، ٢٥.

(١٣) كثير عزّة، ديوان كثير عزّة، تحقيق إحسان عباس، بيروت، ١٩٧١، ص ص ٢٤٦-٣٢٣ على الترتيب.

(١٤) الحطيئة، ديوان الحطيئة، برواية وشرح ابن السكين (ت ٢٤٦هـ) تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ١٧٥.

(١٥) انظر: المبرّد، الكامل في اللغة، ج١/٢٥.

(١٦) ابراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣، ص٤٢.

(١٧) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ج٤، ١٧٣-١٧٤.

(١٨) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٩، -١٣٠-١٣١.

(١٩) احمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ١٥٦-١٥٧.

(٢٠) الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٣٥.

(٢١) ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٤٥.

(٢٢) نعيم علوية، بحوث لسانية، بين نحو اللسان ونحو الفكر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص١٨٩-١٩٠.

(٢٣) عبدالله ربيع محمود وآخرون، علم الصوتيات، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص١٩٩-٢٠٠.

(٢٤) ابن يعيش، شرح المفصّل، ٩٥/١٢٠.

(٢٥) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩/١٢٢-٩/١٢٣. وسيبويه، الكتاب، ٤، ١٥٧.

(٢٦) انظر: جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، تعريب صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجماعية، تونس، ١٩٦٦، ص١٥٢.

(٢٧) انظر: ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) الألفات، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٢، ص٢٣. وابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٨٧، ٢/٤٤٩.

(٢٨) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م، ص ٨٥-٨٦.

(٢٩) انظر: ابن يعيش: شرح المفصّل، ١٠/٦٨، ٧٢.

(٣٠) انظر: داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣، ص٤٣.

(٣١) ابن المؤدّب، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب، دقائق التصريف، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم الضامن، وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧، ص٢٩٤.

(٣٢) برجشستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢، ص٦٥.

(٣٣) انظر: ابن المؤدب، دقائق التصريف، ٢٩٤، وابن عصفور، الممتع في التصريف، ٥٢٧-٥٢٩.

(٣٤) انظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ٢٣٧/٢.

(٣٥) سورة البقرة، آية ٢٣٧.

(٣٦) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي (٣١٦هـ) الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ج٢/٣٧٠.

(٣٧) أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥هـ) ، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص١٨١. وانظر الأستراباذي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٤٠٤/٢.

(٣٨) انظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ص ٤٣٠-٤٣١. والأستراباذي، شرح الكافية، ٤٠٤/٢.

(٣٩) سيبويه، الكتاب، ٢٦٥/٢.

(٤٠) ابن عصفور، المقرّب، ٥١٤.

(٤١) ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٧٣، ص٤٥٥.

(٤٢) انظر ابن السراج، الأصول في النحو، ٣٦٢/٢، وابن يعيش شرح الملوكي في التصريف، ٤٥٤.

(٤٣) احمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ٢٥٧.

(٤٤) سورة يوسف، آية ٣١.

(٤٥) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو ٣٦٩/٢-٣٧٠.

(٤٦) ابن السراج، الأصول في النحو، ٣٦٩/٢-٣٧٠.

(٤٧) ابن عصفور، الممتع في التصريف ٥٤٧/٢.

(٤٨) ابن عصفور، الممتع في التصريف ٥٥٣/٢.

(٤٩) الحركة المزدوجة: هو تتابع الحركة سواء أكانت طويلة أم قصيرة وشبه الحركة (الواو والياء) في مقطع صوتي واحد. (ينظر: عبدالله الكناعنة، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ١٩٩٥م، ص١٩.

(٥٠) الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مؤسسة عبدالكريم بن عبدالله للنشر والتوزيع، تونس، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص٢٣.

(٥١) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف ٦٠٥/٢-٦٠٦، وابن كمال باشا، شمس الدين بن سليمان (ت ٩٤٠هـ)، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، ص٢١٥.

(٥٢) ابن جني (ت٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، تحقيق حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، ص٩٨-٩٩.

(٥٣) ابن عصفور، الممتع في التصريف ٦٠٩/٢.

(٥٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ٣٦٦/٢.

(٥٥) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ٣٥١-٣٥٢.

(٥٦) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ٣٥٣.

(٥٧) علقمة بن عبدة، ديوان علقمة الفحل، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق لطفي الصقال ووليد الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، ط١، ١٩٦٩، ص٥٩.

(٥٨) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٩/١٠-٨٠، وشرح الملوكي في التصريف، ٣٥٣.

(٥٩) العباس بن مرداس السلمي، ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩١، ص١٥٦.

(٦٠) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف ٣٥٥.

(٦١) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٩٥.

(٦٢) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٥٩٩/٢.

(٦٣) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٥٥٩/٢.

(٦٤) عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٧٧.

(٦٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٥/٩.

(٦٦) مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص١٨-١٩.

(٦٧) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ٣٥٥.

(٦٨) سيبويه، الكتاب، ١٥٢/٤، ١٥٤.

(٦٩) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٤/٩.

(٧٠) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٦٥٥/٢.

المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس: **الأصوات اللغوية**، المكتبة الانجلو مصرية، القاهة، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

إبراهيم السامرائي: **فقه اللغة المقارن**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.

إبراهيم مصطفى: **إحياء النحو**، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ): **اللمع في العربية**، تحقيق حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ): **الألفات**، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة المعارف، بالرياض، ١٩٨٢م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ): **الأصول في النحو**، تحقيق عبدالحسين الفتلي وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ): **المقرب**، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ): **الممتع في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٧٨م.

ابن كمال باشا، شمس الدين بن سلمان (ت ٩٤٠هـ): **أسرار النحو**، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان.

ابن المؤدب، القاسم محمد بن سعيد المؤدب (ت القرن الرابع الهجري): **دقائق التصريف**، تحقيق أحمد ناجي القيسي وحاتم الضامن، وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.

ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ): **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت

ـــــــــ: **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨١م.

أحمد مختار عمر، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

الأستراباذي، رضى الدين(ت٦٨٦هـ): **شرح شافية ابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

ـــــــــ: **شرح الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت.

برجشستراستر: **التطور النحوي للغة العربية**، ترجمة رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م.

تمام حسّان: **مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٧٤م.

جان كانتينو، **دروس في علم أصوات العربية**، تعريب صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٦٦م.

الحطيئة: **ديوان الحطيئة**، شرح ابن السكيت، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

خالد الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى بابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

داود عبده: **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م.

رمضان عبد التواب: **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ): **المفصل في علم العربية**، دار الجيل، بيروت.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ): **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٩٨٢م.

الطيب البكوش: **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**، مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله للنشر والتوزيع، تونس، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

العباس بن مرداس السلمي: **ديوان العباس بن مرداس**، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

عبدالقادر مرعي الخليل: **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، جامعة مؤتة، ١٩٩٣م.

عبدالله ربيع محمود وآخرون: **علم الصوتيات**، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

عبدالله الكناعنة: **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، ١٩٩٥م.

علقمة بن عبدة: **ديوان علقمة بن عبدة، شرح الأعلم الشنتمري**، تحقيق لطفي الصقال ووليد الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

كثير عزّة: **ديوان كثير عزة**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، ١٩٧١م.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ): **الكامل في اللغة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٦م.

مهدي المخزومي: **في النحو العربي**، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، شركة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦م.

نعيم علوية: **بحوث لسانية**، بين نحو اللسان ونحو الفكر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.